

نظام الإحصاء

٥١٣٧٩

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم ٢٢

التاريخ ١٢/٧/١٣٧٩هـ

بسم الله تعالى

نحن سعود بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المادة الخامسة عشر من نظام مجلس الوزراء

وتنا على قرار مجلس الوزراء رقم ٢١٢ وتاريخ ١٥/١١/١٣٧٩

وتنا على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء

نرسم بأمرنا ما يلي :-

أولاً (تصديق على نظام الاعضاء المرفق برسومنا هذا وتأمراً بإصداره

ثانياً (على رئيس مجلس الوزراء والوزراء تنفيذ برسومنا هذا من تاريخ نشره

في الجريدة الرسمية .

والسلام ...



قرار - رقم ٢١٢ - تاريخ ١٥ / ١١ / ١٤٣٧

- أن مجلس الوزراء :- بعد اطلاعه على مشروع نظام الاخصاء
المسوار من ديوان الرئاسة برقم ٤٧/٢٦١ وتاريخ ١٠/١/١٣٧٧
بعد اطلاعه على قرار لجنة الأنظمة بمجلس الوزراء - المتخذ
على الموضوع بعدد ٢٩ وتاريخ ١٣/٨/١٣٧٩ - يقرر ما يأتي :-
- ١ - الموافقة على المشروع المذكور بالصفة المذكورة في الأوراق المرفقة
لهذا .
 - ٢ - وقد نظم المجلس مشروع مرسوم ملكي يصور فيه موافقة لهذا .
ولما ذكره حيدر . . .

رئيس مجلس الوزراء

نظام الاحصاءات العامة للدولة

- مادة ١ - يهدف هذا النظام نظام الاحصاءات العامة للدولة .
- مادة ٢ - تتشأ بموجب هذا النظام مصلحة للاحصاءات العامة وتكون تابعة لوزارة المالية والاقتصاد الوطني وتعتبر المرجع الاحصائي الرسمي الوحيد في المملكة العربية السعودية لتنفيذ وتطبيقه وكذا لتزويده الادارات الحكومية والمؤسسات العامة والخاصة والافراد بالمعلومات والبيانات الاحصائية الرسمية .
- مادة ٣ - تغطي مصلحة الاحصاءات العامة بمهمة اجراء احصاءات تجارية او اقتصادية او صناعية او تعليمية او صناعية او مالية او زراعية وغيرها حسب الاقتضاء .
- مادة ٤ - يتم اجراء الاحصاءات المنصوص عليها في المادة السابقة بقيام الوزارات والادارات الحكومية المستقلة بأرسال كافة البيانات الاحصائية التي لديها الى وزارة المالية والاقتصاد الوطني بمصلحة دولة وتتم الاتفاق عليها بين هذه الوزارات وبين الجهات الاخرى .
- مادة ٥ - يخصص قسم في كل وزارة او امانة من الوزارات والادارات الحكومية التي قد تكون بحاجة لاجراءات خاصة للاحصاء فيها تكون مخصصة حيا للاحصاءات المتعلقة بمجال تلك الوزارة او الدوائر والقرى ويقوم بوضع مباحثه العملية بالاتفاق مع مدير عام مصلحة الاحصاءات العامة وتحت اشرافه وتتبع كافة التعليلات الاحصائية والفنية التي يضعها وعلى هذا القسم ان يزود مدير الاحصاءات بالنظام وطريقة تربية تعدد لها بعدد بالاحصاءات التي يحتملها سواء كانت شهرية او ربع سنوية او سنوية .
- مادة ٦ - تتأخر مصلحة الاحصاءات العامة جميع الاحصاءات المتعلقة باحوال البلاد وميادنها الاقتصادية والاجتماعية بواسطة موظفيها ويستفيد منها ويخدمهم من الموظفين ويستفيد من الحكومة الذين يتدبرون لهذا الغرض بموافقة الوزير المختص . كما تتعاون مع الوزارات والادارات الحكومية الاخرى وتساعد على جمع وتنسيق المعلومات الاحصائية التي تلزم في اختصاصها . وللمصلحة كذلك ان تستعين عند اللزوم بمن تشاء من المدققين والشايفين رؤساء القبائل ويخدمهم . على ان تتوفر مصلحة الاحصاءات العامة وحدها بتحليل ودراسة ونشر نتائج تلك الاحصاءات .
- مادة ٧ - يجب على المكلفين باجراء الاحصاءات ان ينفذوا التعليلات التي تصدر اليهم من المصلحة وعلى جميع موظفي الجهات الادارية ورجال الديار ان يعاونهم فيما يريدون القيام به لتحقيق الحرر والمائدة من تلك الاحصاءات .
- مادة ٨ - على الافراد والشركات والمؤسسات والجمعيات والهيئات العامة ان يكو الى مصلحة الاحصاءات العامة او مندوبها في السجلات والكيفية الصينة بالقرارات المشار اليها في المادة الرابعة من هذا النظام جميع البيانات المطلوبة على الوجه الذي يوافق الحقيقة .
- مادة ٩ - على اصحاب المحال الصناعية والتجارية والمحال العامة ان يبين عنهم ان يكو لندوب الاحصاءات المستندات اللازمة لتأيد صحة البيانات المقدمة منهم .
- مادة ١٠ - تقيم مصلحة الاحصاءات العامة بنشر البيانات الاحصائية في جداول عامة لاقتناول بمحال بمواعيد فردية في كل عام .

الرقم _____
التاريخ _____
التوقيع _____

- مادة ١١ - تكون جميع البيانات التي تتعلق بأي إحصاء سرية ولا يجوز إطلاع أي فرد أو هيئة عامة أو خاصة عليها أو إبلاغهم شيئا منها أو اعتقاد أنها للضرورة غير أنه قد الجداول الإحصائية أو استعمالها كمنشأة.
- فقد قد منها في أي حال من الأحوال .
- مادة ١٢ - يتولى إثبات المخالفات لأحكام هذا النظام موظفون مؤقفوا بأثره الأمن العام وموظفو مصلحة الإحصاءات العامة والموظفون الذين يتدبرون لهذا الغرض بالاشتراك مع موظفي دوائر الأمن .
- مادة ١٣ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز ١٠٠٠ ريالاً أو بهما معاً في حالة العيب كل من أختفى من موظفي مصلحة الإحصاءات العامة أو منه جزء الإحصاء بياناً من البيانات التي تتناولها كسوق الإحصاء أو سرار الصناعة أو التجارة أو غير ذلك من أساليب العمل التي يكون قد أطلع عليها بحكم عمله .
- مادة ١٤ - كل من عطل عدا أعمال الإحصاء أو امتنع عن إعطاء البيانات المطلوبة أو أعطى بيانات غير صحيحة مع عمله بالمخالفات بغرامة لا تقل عن ٥٠٠ ريال ولا تزيد عن ١٠٠٠ ريال أو تركاب المخالفة ولا تتجاوز ١٠٠٠ ريال في حالة تعدد المخالفات والأضرار على تمثيل أعمال الإحصاء .
- بمعتبر الشكس يستتبع من إعطاء البيانات أو أنقصت مدة ثلاثين يوماً من التاريخ المحدود دون أن يقدم البيانات المطلوبة منه فقد يعاقب بالحبس أو تأخره من التوجه المذكور كان تعذر تسليمه .
- لوزير المالية إعطاء مهلة إضافية قدرها ثلاثين يوماً إضافة إلى المهلة المذكورة أعلاه .
- مادة ١٥ - يعاقب بالمخالفات الصينة في المادة السابقة كل من حاول بطريق الخس أو الشد يد أو الإهمام أو أية وسيلة أخرى الحصول على بيانات من أحد موظفي الإحصاءات العامة أو منه وبيها .
- يعاقب بغرامة مقيمة كل من حاول الحصول على معلومات أو بيانات بإغواء صفة موظفي أو مدبري مصلحة الإحصاءات العامة . وذلك بقطع النظر عن المخفيات المنصوص عنها في نظام الموظفين من أو لائحة الأخرى لا تشمل صفة الموظف الرسمي بصورة مخالفة للحقيقة .
- مادة ١٦ - على وزير المالية والاقتصاد الوطني تنفيذ هذا النظام وأعداد التعليمات المتعلقة باللائحة لذلك حسب الاقتضاء .
- مادة ١٧ - يسرى المعمول هذا النظام اعتباراً من تاريخ نشره .